العرب
الأحد 2020/03/08
السنة 42 العدد 11640

فايروس كورونا يحفظ ماء وجه الجزائر والجامعة العربية

تأجيل القمة يوحي بالاستفادة من حلحلة الأزمتين السورية والليبية

يؤكد تأجيل الدورة الـ32 للقمة العربية إلى يونيو القادم بسبب تأثيرات فايروس كورونا أن الجامعة والجزائر نجحتا في إرجاء المناسبة العربية حتى يتم تفكيك تعقيدات الأزمتين السورية والليبية بما يجعل هذه القمة استثنائية خاصة مع استمرار حملة النظام لاسترجاع محافظة إدلب والجيش الليبي لاسترجاع طرابلس من قبضة الميليشيات.

توافق جزائري عربي

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

تمثل مؤسسة القمة العربية حالة رمزية مهمة للكثير من القيادات والشعوب تجعلهم يحافظون على ديمومتها ويرفضون المساس بها، حتى لو كانت أكوام القرارات التي صدرت عنها لم يُنفذ منها سوى النزر اليسير، وغالبيتها أصبح في الأدراج ومن التاريخ.

بدأت هذه الميزة تتعرض في السنوات الأخيرة لتجاذبات مختلفة ما وضعها على محكات متباينة، لأن الاجتماعات التي يغيب عنها عدد كبير من الزعماء تحولت إلى منتدى لتراشقات ومزايدات ومواءمات وصفقات وأجندات متعارضة.

وذهب أحمد أبوالغيط الأمين العام للجامعة العربية إلى الجزائر الأسبوع الماضي، لتحديد موعد الانعقاد قبل نهاية مارس الجاري، باعتبارها البلد المضيف للدورة الـ32، بناء على الدعوة الرسمية التي تلقاها في بداية شهر فبراير الماضي للتشاور حول الترتيبات، ثم فوجئنا به يعلن تأجيل القمة لنهاية يونيو المقبل، والسبب المعلن انتشار فايروس كورونا، ذلك الوباء اللعين الذي أوقف الكثير من التفاعلات العالمية، وأصاب الحركة بين كثير من الدول بما يشبه الشلل.

> الجزائر تتطلع للاستفادة من ملامح تعافيها لتتفاعل مع المحيط الإقليمي وفي القلب منه الدائرة العربية المليئة بالنزاعات

وجدت الجزائر والجامعة العربية سببا منطقيا في كورونا لحفظ ماء وجه كليهما، وتجنب الحرج المتوقع عند انعقاد القمة في سماء ملبدة بالغيوم، ولا أحد يستطيع توقع ما ستسفر عنه من أمطار سياسية الأيام المقبلة، في ظل بيئة حافلة بالصراعات، وهي ليست جديدة، فكلها مستمرة منذ سنوات، وكانت القمة العربية تعقد بمن حضر في الزمان والمكان ولمدة لم تزد عن يوم وربما بضع ساعات، حيث كانت القيمة المعنوية للانعقاد هدفا في حد ذاتها، بصرف النظر عن الأهمية التي تنطوي عليها القرارات الصادرة.

هناك ثلاثة متغيرات رئيسية أضفت خصوصية على قمة الجزائر، وحوّلتها من قمة عربية عادية إلى استثنائية، وجعلت كثيرين يعولون عليها في أن تكون نقطة فاصلة بين ما قبلها وما بعدها في التعامل مع بعض الملفات العربية الساخنة، لذلك توقعت دوائر عدة أن تشهد تراشقات بين دول الـ"مع" ودول الـ"ضد" في القضايا المطروحة، وتزداد حدتها أمام مؤسسة القمة العربية التي أضحت عاجزة عن التقدم الإيجابي، فلجأت إلى تسكين الأزمات وليس حلها.

طموح محفوف بالأزمات

أول المتغيرات، الجزائر البلد المضيف، حيث بدأت تتجاوز الكثير من مشاكلها الداخلية، وتتطلع إلى الاستفادة من ملامح التعافي للقيام بدور يدشن لمرحلة سياسية يريد لها الرئيس عبدالمجيد تبون أن تكون بداية لتفاعل مع المحيط الإقليمي، وفي القلب منه الدائرة العربية المليئة بالنزاعات والخلافات، وكي يُحدث علامة فارقة في مسيرة القمة المتصدعة عليه أن يقترب من بعض الملفات الشائكة التي ترى الجزائر ضرورة في مواجهتها وعدم الاستسلام لسياسة تجاهلها وترحيلها.

إذا أرادت الجزائر وضع يديها على الجروح فهي كثيرة ومتشعبة، وتصطدم حساباتها بتقديرات بعض الدول العربية، فتتحول القمة من لمّ الشمل أو تمريرها في هدوء إلى قمة يمكن أن تُجهز على ما تبقى من العمل المشترك المتمثل في رمزية الاجتماعات، وبدلا من أن تكون قمة الجزائر مدخلا للتقويم والإصلاح والتطوير تفتح الأبواب للتلاسن الذي حاولت القمم السابقة الحدّ منه عبر القفز على قضايا تمثل حساسية مطلقة للبعض.

ثاني المتغيرات، احتدام النقاش حول عودة سوريا لمقعدها المجمد في الجامعة العربية، حيث قطع النظام شوطا مهما في بسط سيطرته على أجزاء كبيرة من الأراضي السورية، ونجح في تطوير علاقاته مع عدد من الدول العربية، غير أن البعض لا يزال يمانع عودة دمشق لممارسة دورها ضمن المؤسسات العربية الرسمية، مقابل زيادة المطالبين باحتلال مقعدها، وتعد الجزائر في مقدمة الدول التي تتبنى هذا الموقف.

أعرب أبوالغيط عن هذه الإشكالية بقوله "هناك دول عربية تؤيد عودة سوريا إلى الجامعة، لكن حتى الآن ليس لديّ شخصياً كأمين عام ما يؤشر إلى وجود نيات محددة وواضحة في صياغات مكتوبة ترغب في هذه العودة"، لافتاً إلى أن هناك أوضاعاً تتطلب بذل كثير من الجهد للمّ الشمل العربي قصد التوصل إما إلى وقف لإطلاق النار أو إلى تسويات سياسية. وهذه رسالة للجزائر تحديدا، لأن عودة سوريا بحاجة إلى تحركات تفوق القدرات العربية.

أتذكر أن مسؤولا رفيعا بالجامعة العربية أكّد لي في تصريحات نشرتها "العرب" قبل نحو عام، أن عودة سوريا مرهونة بإرادة قوى كبرى، في مقدمتها الولايات المتحدة.

وتؤكد هذه المعطيات أن قمة الجزائر لن تحرّك ساكنا في ملف سوريا، وإذا صمّمت على موقفها ستفشل في مسعاها، ويُحسب عليها ذلك سياسيا لجهة أنها لن تفلح في تحريك المياه الراكدة في سوريا أو غيرها، وتشبه دورتها الدورات الباردة التي عقدت في السنوات الأخيرة.

منطق كورونا السياسي

تكمن أهمية تأجيل القمة من منطق كورونا وليس من منطق الشعور بالفشل، لتمهل الجزائر وقتا تعتقد أن التطورات المقبلة سوف تكون فيه لصالح سوريا، ففي ظل التحركات الجارية على الأرض تتقدم قوات النظام السوري، وتحرق الكثير من المراحل العسكرية، ما يساعد دمشق أيضا على حرق بعض المراحل السياسية، وتطبيع العلاقات مع دول إقليمية ودولية مختلفة، والتسليم بالأمر الواقع، والاقتناع بجملة المواقف الروسية الداعمة لدمشق حاليا التي تميل الكفة لصالحها.

وترفع هذه المعطيات العتب عن دول الممانعة لعودتها عندما يحين موعد الانعقاد قبل نهاية يونيو المقبل، وتصبح مسألة سوريا تحصيل حاصل أمام القمة العربية، لأن واشنطن أيضا منتظر أن تواصل تغيير رؤيتها لما يجري في سوريا.

ثالث المتغيرات، الأزمة الليبية، والتي لا تقل خطورة عن نظيرتها السورية، وربما تفوق أهمية في نظر الجزائر الطامحة للقيام بدور مؤثر فيها، وظهور نوايا تدل على تبدل نسبي في موقفها الداعم لحكومة الوفاق الوطني والرافض للدور الذي يقوم به المشير خليفة حفتر على رأس الجيش الوطني الليبي، وأصبحت الآن تميل لقدر من التوازن بينهما، وربما الاقتناع أكثر بالدور المحوري والإيجابي الذي تلعبه المؤسسة العسكرية تحت قيادة حفتر.

وتبدو معالم هذه الأزمة الآن مفتوحة على كل الاحتمالات، وأهمها تزايد فرص سيطرة الجيش الوطني الليبي على طرابلس، بالتالي فدعوة رئيس حكومة الوفاق فايز السراج كالعادة لحضور قمة الجزائر قد يحسب عليها لأنها تريد الاحتفاظ بمسافة معه، ومرجح أن تتزايد مع كل انتصار يحققه الجيش ويقرّبه من إحكام السيطرة على العاصمة.

وكلّها من المؤشرات التي تدعم حدوث تطورات في المدى المنظور تستفيد منها الجزائر لتصبح رقما قبل حلول موعد قمة الجزائر في يونيو المقبل.

نجاح «اتفاق موسكو» بشأن سوريا رهين الدعم الدولي

رانيا مصطفى

جاءت نتائج قمة موسكو الخميس منطقية وطبيعية، مقارنة بالظروف الموضوعية، من تصعيد متبادل، ورفع سقوف المطالب، دون تخلي الطرفين التركي والروسي عن تحالفهما، وافتعال الأتراك أزمة اللاجئين على الحدود التركية مع أوروبا، مع تحرك دبلوماسي أميركي وأوروبي، ضغط باتجاه التوصل إلى الاتفاق الأخير، دون تورّط حلف شمال الأطلسي (الناتو) في دعم الطرف التركي.

تلخصت نتائج القمة بثلاثة بنود، وهي وقف إطلاق النار في خطوط التماس في منطقة خفض التصعيد بإدلب، وإنشاء ممر أمني بعمق 12 كيلومترا، على جانبي الطريق الدولي حلب – اللاذقية "إم – 4"، وتسيير دوريات مشتركة روسية – تركية بين ترنبة غرب سراقب وعين حور في ريف جسر الشغور على الطريق السريع.

ومنذ قصف قوات النظام، بدعم وتخطيط روسي، للجنود الأتراك، ومقتل العشرات منهم، في الـ27 من فبراير الماضي، صعّد الأتراك من تصريحاتهم ضدّ النظام، وهدّدوا بعمل عسكري بعد انتهاء مهلة الأيام المتبقية من فبراير.

واتسم التصعيد التركي بسمة استعراضية؛ سواء ما تعلق بمطالبة النظام بالعودة إلى ما وراء خطوط سوتشي تحت التهديد بعمل عسكري، أو ما تعلق بالعمل العسكري التركي نفسه داخل الأراضي السورية، واستعراض هجوم طائرات الدرون، وإسقاط ثلاث طائرات للنظام، واستهداف تجمعات جنوده، مع استعادة بعض المناطق من قبل المعارضة المدعومة من أنقرة، وتناوب السيطرة عليها.

وساهمت المعارضة المدعومة من أنقرة، بدورها في تضخيم أثر التصعيد التركي، وربطه بأهداف الثورة السورية التي تهدف إلى إسقاط النظام السوري؛ فيما تبيّن بنود الاتفاق، والذي لم يحضره أيّ من الطرفين السوريين، ولم توقّع منه نسخة باللغة العربية، أن السوريين هم الخاسر الأكبر في هذا الاتفاق، الذي مثل مصالح الدولتين الموقّعتين عليه، دون حديث حتى عن ضمان عودة النازحين إلى منازلهم، أو إقامة منطقة آمنة تخصهم، عدا عن ذكر لضرورة "عدم استهداف المدنيين والبنى التحتية تحت أيّ ذريعة"، دون ورود آليات لتحقيق ذلك، خاصة أن الاتّفاق يتضمّن حديثاً عن استئناف محاربة الإرهابيين، ما يعني أن تنفيذه محفوف بالمخاطر.

وفيما تفاعل معارضون باستعادة الفصائل المدعومة من تركيا السيطرة على سراقب، على الطريق الدولي "إم – 5"، والتي ظلت تحت سيطرتهم حتى عشية الاتفاق، وتوجّب عليهم الانسحاب وتركها للقوات الروسية، تطبيقاً للاتفاق، حيث فُتح الطريق الدولي دمشق – حلب "إم – 5" فوراً؛ وهو ما أنجز من بنود الاتفاق، إضافة إلى وقف إطلاق النار، فيما تنتظر مهمة إنشاء الممر الأمني وتسيير الدوريات المشتركة مهلة انقضاء أسبوع للتنسيق حولها، ما يعني فتح الطريق الدولي الثاني "إم – 4". والجزء الذي لم يطبق بعد من الاتفاق، الممر الأمني وتسيير الدوريات تنفيذه يقع على عاتق تركيا، وهو ما يبدو أنه تكرار لبنود سوتشي في سبتمبر 2018، والتي لطالما تحجّج الروس بتقاعس الأتراك عن تنفيذها، لكن مع انزياح في المنطقة الآمنة، التي كانت في اتفاق سوتشي بعرض 20 كيلومتراً، في ريفي حماه الشمالي وإدلب الجنوبي والجنوبي الشرقي، ومع إلزام موسكو الأتراك مهلة أسبوع، عليهم خلالها إبعاد الفصائل عن الممرّ الأمني، ومنها فصائل متشددة، وضمان عدم حصول انتهاكات، تحت طائلة حق دمشق في الرد على الاستفزازات، وحق تركيا في الرد على هجمات النظام.

حجم التصعيد التركي، والتضخيم الإعلامي له، يوحي بأن الأتراك قدّموا الكثير من التنازلات ضمن الاتفاق، خاصة إذا ما أنجزوا مهمة فتح الطريق الدولي من حلب إلى اللاذقية، والتي يبدو أنها تقدم مجاناً للروس والنظام لاستثماره، بعد عجز الأخيرين، طيلة الأشهر الماضية، عن تحقيق أيّ إنجازات عسكرية على محور ريف اللاذقية. وهم صعّدوا بداية من سقف مطالبهم لجس نبض واشنطن وحلف الناتو، حول مدى تقديمهم الدعم، مستغلين خلاف الأخيرين مع الروس، واستيائهم من دورٍ كبير للميليشيات الإيرانية وحزب الله في معارك النظام في إدلب، عدا عن استخدام الرئيس التركي ورقة السماح للآلاف من اللاجئين باجتياز الحدود إلى أوروبا، ومنع الأخيرة دخولهم، والذين يبدو أنهم سيتحولون إلى ملف سياسي وإنساني للمتاجرة به بين الأطراف اللاعبة في الملف السوري.

وإذا كان التضخيم للحملة التركية هو جزء من بروباغندا تخص الرئيس التركي وحزبه، إلا أنه حصل بالنهاية على أقصى ما كان يريد الحصول عليه، وهو منطقة نفوذ حدودية له، شمال الطريق الدولي، عرضها يزيد قليلاً عن 20 كيلومتراً، والتي يبدو أنه سيتم تجميع المعارضة فيها كجيب جديد يمكن تسميته "درع الربيع" يضاف إلى جيوب "درع الفرات" و"غصن الزيتون" و"نبع السلام"؛ وهو ما كان ليتم لولا مغامرة أردوغان بإقحام الجيش التركي في المعارك السورية.

ورغم أن الاتفاق يعطي الأتراك شرعية التواجد في "درع الربيع"، فإن أنقرة لا تأمن جانب موسكو، خاصة أن في نص الاتفاق ثغرات تمكّنها من خرقه، وأن تركيا تعلم بالنوايا الروسية حول السيطرة على كل الأراضي السورية.

وما زال الأميركيون وحلف الناتو مستاءين من صفقة "إس – 400" بين روسيا وتركيا، لكنهم يريدون التهدئة في سوريا، ووافقوا على بعض المكاسب التركية، رغم رفضهم لأيّ دور تركي أو إيراني في سوريا، وهم يتحدثون عن إمكانية إقامة منطقة حظر طيران في إدلب، بقرار دولي.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk